

على الخلاف

بدائل مُتاحة لاقتراحات التقشف

فَيضات عقيص

الحريري يوم 14 نيسان، وما لحقها من مشاورات متفرقة، تتضمن تفصيلاً أوضح لسلسلة التدابير المطروحة وتشمل: تجميد 15% من رواتب العاملين في القطاع العام والغاء التقديمات والتعويضات وتخفيض المخصصات الاجتماعية لهم بما يوفر 1900 مليار ليرة من الإنفاق العام (نحو 1,26 مليار دولار)، بالإضافة إلى إلغاء دعم الكهرباء بعد توفيرها لأكثر من 20 ساعة يومياً، وخصخصة مرافق وخدمات عامة. كل هذه الإجراءات التي ستحتل فئات الدخل المحدود والمتدني والطبقات المتوسطة كلفتها المؤلمة على حساب حقوقها ومكسباتها واستهلاكها وقدرتها الشرائية ومستوى معيشتها، سيقابلها خض 15% من مجمل قيمة الفوائد المترتبة على الدَّين العام بالليرة اللبنانية، ما قد يوفر 838 مليار ليرة من الإنفاق العام (565 مليون دولار)، وزيادة الضريبة على الفوائد من 7 إلى 10% لتلاش سنوات فقط مع إعطاء المصارف حق إعادة حسم هذه القيمة من أرباحهم الخاضعة لضريبة الدخل.

تؤخّر الحكومة إقرار موازنة 2019 إلى حين التوصل إلى اتفاق نهائي على التدابير والإجراءات المفترض أن تتخذها لخفض العجز في الموازنة (بلغ 6 مليارات دولار العام الماضي، أي ما يوازي نحو 10,5% من الناتج المحلي). إلا أن التأخير الحاصل بإقرار الموازنة لم يحد من تعبير قوى وشخصيات في السلطة علناً عما يدور في الكواليس. أول المبادرين كان وزير الاتصالات محمد شقير الذي نقل إلى رئيس الجمهورية ميشال عون ورقة أعدتها بعض أحزاب السلطة والهيئات الاقتصادية بعنوان «مدخل إلى خفض العجز وضبط المالية العامة»، وتتضمن اقتراحاً بخفض الرواتب والأجور، ولحقه وزير الخارجية جبران باسيل الذي دعا «موظفي الدولة إلى القبول بتخفيض جزء من رواتبهم كي لا يخسروا كل رواتبهم والاقتصاد والليرة»، لينضمّ أخيراً وزير المال علي حسن خليل إلى دعاة خفض الأجور.

المشاورات التي شهدها منزل رئيس مجلس الوزراء سعد

تحويل الدَّين العام إلى دَين دائم بفائدة 2%



جورج قرم
اقتصادي، وزير المال
اللبناني السابق

خليل عن خفض رواتب العاملين في الإدارات والمؤسسات العامة، لم يطاول الرواتب في مصرف لبنان التي تعد الأعلى في الدولة، وكذلك رواتب لجنة الرقابة على المصارف ولجنة البورصة والأسواق المالية، والرواتب في مجلس الإنماء والإعمار والمجلس الأعلى للتخصصية، وغيرها من المجالس... فيما يمكن المجلس النيابي إصدار قانون يقضي بوضع حدّ أقصى لرواتب العاملين في القطاع العام ويخفض الرواتب العليا إلى المستوى المأخذ ومن دون المتسور، فضلاً عن الاتفاق مع المصارف التجارية على إقرض الخزينة العامة بفائدة صفر في المئة لسنوات قليلة، وهو ما يعد أقل من الطموحات المرتقبة لتصحيح المالية العامة وخفض العجز في الموازنة.

اللافت أن حديث وزير المال علي حسن

رفع السرية المصرفية للوصول إلى الثروات المخبأة!



كمال حمدان
اقتصادي، مدير تنفيذي في
مؤسسة البحوث والاستشارات

الحسابات المصرفية تستحوذ على 52% من مجمل الودائع، مع ما يتخطاه ذلك من تعديلات على قانون السرية المصرفية بغية تجميع حسابات الشخص الواحد المتعددة في حساب واحد، وهو ما يوفر للدولة دخلاً إضافياً لا يقل عن مليار دولار، بالإضافة إلى التفاوض الجاد والمسؤول مع المصارف بشأن اقتطاع استثنائي لنسبة وازنة من أرباحها لفترة تراوح بين 3 و5 سنوات، أو الاكتتاب بإصدارات وسندات خزينة طويلة الأجل.

أما على صعيد التخفيضات، فيبرز موضوع ترشيح التخفيضات العامة

وقف تبذير المال العام والانتقال إلى الضرائب الشخصية

إيلي يشوعي
استاذ جامعي
في الاقتصاد، صناعي

ينطوي الإنفاق العام على تبذير غير مُبرّر، وبالتالي هناك ضرورة لوقف التبذير وليس التقشف أو المن

في الواقع، تشكل هذه الاقتراحات تكراراً لـ«سلة التدابير» نفسها، التي لطالما رددتها قوى السلطة في أعقاب كل أزمة مالية. إنها التدابير نفسها التي رُوِّج لها إبّان مؤتمرات «باريس 1 و2 و3»، وما هي تتكرّر اليوم كمدخل لتخفيض العجز المالي باعتباره شرطاً أساسياً لفك أقال أزماتنا في مؤتمر سيدر». في كلّ هذا السياق، تكزّر السلطة «العجز المالي» (الذي تعدّ المسؤولية الأولى عن تفاقمه) على أنه سبب كل المشكلات والحائل الأساسي أمام بناء الدولة وتطوير قدراتها للقيام بواجباتها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، فيما هو في الواقع النتيجة المباشرة لسياسة الإبقاء على النموذج الاقتصادي الحالي لتحقيق النَمُوّ بالدَّين والاستهلاك، والقائم على: 1- عملية «برطلة» المصارف بمعدلات فائدة مرتفعة لقاء استقبال الودائع وتثبيت سعر الصرف، وهو ما أتى على 77 مليار دولار من الإيرادات المحصلة من الناس بين عامي 1993 و2017 إلى المصارف، لتسديد خدمة الدَّين العام، وهو ما يشكل 36% من مجمل الإنفاق العام

الذي لم يعدل منذ عام 1992 بالتوازي مع ارتفاع أسعار العقارات، فضلاً عن معالجة مسألة التعديلات على الاملاك العمومية، ورفع الضريبة على القيمة المضافة إلى 15-18% على الكماليات والغائبا عن الأساسيات المستهلكة من الفئات الشعبية، وبالإضافة إلى ذلك، توحيد ضريبة الدخل ورفع معدلاتها وجعلها تصاعديّة، بدلاً من فرض ضرائب نوعية مختلفة على دخل الأفراد المتأتي من مصادر مختلفة (الراتب، إيجار أو بيع عقار، فائدة مصرفية...)، وهو ما يسمح برفع القيمة المحصلة من هذه الضريبة نحو الضعفين أو ثلاثة أضعاف.

أما على صعيد النفقات، وبدلاً من

خلال ربع قرن. 2- التوظيف الزبائني في القطاع العام لامتناس البطالة وشراء الولاء بدلاً من بناء اقتصاد مُنتج وقطاع خاض مولد للوظائف، وهو ما بلغت كلفته التراكمية نحو 65 مليار دولار بين عامي 1993 و2017، واستحوذ على 30% من مجمل الإنفاق العام خلال هذه الفترة (علماً أن الرواتب والمخصصات والتقديمات تُحوّل حالياً إلى أكثر من 310 آلاف عائلة). إذا، تقضي اقتراحات الحكومة تخفيضاً لنفقات وزيادة إيرادات ترتب آثاراً مؤذية ستترد على الفئات الأضعف، وهي تقدّمها على أنها «إصلاحات ضرورية للإنقاذ» مع إمكانية استنتاج هوية الفئة التي تحاول إنقاذها. أمّا الأسوأ، فهو أنها تقوم بكلّ ذلك من دون أي مجابهة شعبية تذكر! فهل المطلوب تعديل نمط إدارة المالية العامة أم تغيير النموذج الاقتصادي والاجتماعي القائم وتغيير القانونين عليه؟ ما هي مجالات التحسين الممكنة في أداء المالية العامة؟ هل تشمل إعادة هيكلة النظام الضريبي المجحّف اقتصادياً واجتماعياً. أم تفكيك نظام التوزيع الزبائني، أم إبرامات المزيد من الديون؟ في ما يأتي اقتراحات لمجموعة من الاقتصاديين يطرحونها بدلاً من «الأفكار» التقشفية لقوى السلطة:

توحيد ضريبة الدخل وإنشاء صندوق التقاعد

سليم الزاهر

اقتصادي، مستشار سابق
في البنك الدولي

المالية العامة والركود الاقتصادي، ووضع سياسة حكيمة لتوزيع كلفة التصحيح المالي وفق إمكانية تحفل كل فئة، وهو ما يقتضي عدم تحميل ذوي الدخل المالي المحدود المزيد من الأعباء وعدم خفض الرواتب في القطاع العام أو تسريح الموظفين، وكذلك عدم المسّ بحقوق المدنيين والمودعين وعدم فرض ضرائب قد تؤثر بالإستثمار أو تحويل الأموال إلى لبنان.

تجزر مسالة رواتب العاملين في القطاع العام ضمن المسائل الأساسية المقترضة معالجتها، على أن لا تشمل تسريحهم، خصوصاً أن الاقتصاد يمزّ بحالة ركود، فضلاً عن وجود مشكلة في

التصويب على المحميين والمتهزّبين ضريبياً

سامي عطالله

اقتصادي، المدير التنفيذي
لمركز البحوث للدراسات

بل الحصول على أموال الجهات المانحة لتحويل مشاريع البنية التحتية بالمزيد من الدَّين وتحميل ذوي الدخل المحدود والتدني الكلفة، في مقابل الإصعاب بإعفاء رأس المال والأغنياء من موجباتهم، هذا ما يمكن ترجمته من الإجراءات والتدابير التي يجري تداولها على أنها خطة الحكومة المرتقبة في موازنة 2019، والتي تقضي بخفض



خلق فرص العمل، وإنّما تصحيح أوضاعهم عبر إعادة هيكلة القطاع العام وتقليص حجمه، بحيث تُرفع سن التقاعد لنحو 5 سنوات ويوقف التوظيف إلّا في حالات سدّ الفراغات الناشئة عن التقاعد. وبالإضافة إلى تصحيح الشواذات المالية والأسهم والعملات والبتروال والتقديمات الباهظة وتلك المتعلقة بنظام التقاعد للأسلاك العسكرية الذي أدخل خلال الحرب ويؤدّي إلى استفادة العسكريين من راتب تقاعدي وتعويض نهاية خدمة (3 أشهر عن كلّ سنة خدمة)، وإقرار نظام رواتب مختلف يطبق على التوظيفات الجديدة. وأخيراً تأسيس صندوق للتقاعد، كما

بنض القانون، بحيث تُحوّل أقطاعات الرواتب المحدّدة بنسبة 6% إليه، بدلاً من تحويلها إلى الخزينة العامة ودفع رواتب التقاعد من الخزينة كما يحصل راهناً، على أن تكون إدارة هذه الأموال واستثمارها في الأسواق المالية والأسهم والعملات والبتروال والأذهب لتحقيق عوائد مالية عليها، فضلاً عن تحويل نظام نهاية الخدمة في القطاع الخاص إلى نظام تقاعد أيضاً. أمّا المسألة الأخرى الملحة، فتتناول إصلاح النظام الضريبي دورياً، وذلك لمعالجة الخلل البنوي في النظام الضريبي القائم والذي تغطي عليه الضرائب غير المباشرة

وغير التصاعدية بنسبة 70-75% أي الضرائب المحقة للطبقات غير المسورة مثل TVA، في مقابل 25-30% للضرائب المباشرة على الدخل وذلك من خلال فرض الضريبة الموخدة على الدخل عبر احتساب كل مصادر الدخل التي تحصل عليها الفرد، سواء من راتب شهري أو إيجار شقة أو فائدة على ودعة مصرفية أو بيع عقار، وجمعها ضمن سلّة واحدة وفرض ضريبة تصاعدية عليها، بدلاً من النظام القائم بفرض ضريبة على الدخل المتأتي من الفائدة المصرفية، و17% من الدخل الناتج من الأرباح الاستثمارية وضريبة تصاعدية تراوح بين 2 في المئة و20% على الدخل المتأتي من الراتب.

دولار خلال عشر سنوات، وهو ما يوازي قيمة قروض سيدر. فضلاً عن أن تكليف هذه الشركات والراسمين معدّلات ضريبية عادلة بشكل إشارة إيجابية مسيرة الإصلاح بدلاً من تحميل القراء الثمن.

أما بالنسبة إلى النفقات، فهناك شبه إجماع على وجود مشكلة في القطاع العام وضرورة إعادة النظر في هيكلته، خصوصاً أن التمويل يصنّف في تمويل نظام لا يكون بخفض رواتب العاملين فيه بطريقة اعتباطية، بل تصحيح الرواتب العليا لكبار الموظفين التي تفوق عشرات أضعاف الحد الأدنى للأجور في بعض المؤسسات والأسلاك، فضلاً عن إعادة هيكلة هذا القطاع وملء ملاكته وشواغره المترتبة عن عدم دفعهم الضرائب، والتي تصل إلى 115 مليون دولار.

في الواقع، تعدّ جباية الضرائب متدنية في لبنان نسبة إلى حجم الاقتصاد، وتشكّل 13,6% من مجمل الناتج المحلي، وهي نسبة أقل من المعدّل في البلدان الشبيهة بلبنان إنمافياً والذي يصل إلى 16,4%. فإذا رفع لبنان معدّل الجباية وطاول الشركات المتّهزّبة أو المغفأة، وصولاً إلى المعدّل في البلدان المتطورة، يمكنه زيادة إيراداته بنحو 1,25 مليار دولار سنوياً، أي 12 مليار

جورج قرم: خفض 1% من الفائدة 800 مليون دولار، أو تحويل الدَّين العام إلى دَين مستدام بفائدة 2%

كمال حمدان: فرض ضريبة تصاعدية على فوائد الودائع المصرفية يوفر للدولة دخلاً إضافياً لا يقل عن مليار دولار

سمير الزاهر: لمعالجة الخلل في هيكلية النظام الضريبي الذي تطغى عليه الضرائب غير المباشرة وغير التصاعدية

إيلي يشوعي: استاذ جامعي في الاقتصاد، صناعي

ينطوي الإنفاق العام على تبذير غير مُبرّر، وبالتالي هناك ضرورة لوقف التبذير وليس التقشف أو المن